



المركز التونسي للإقتصاد  
Observatoire Tunisien de l'Economie

# مذكرة توجيهية | رقم 11

مدنين: هل تمثل ميزة سواحلها إمكانيات  
حقيقية للتنمية؟

المركز التونسي للاقتصاد

08/03/2023



# فهرس المحتويات

## المقدمة

### I. تحديات التنمية الترابية للمناطق قيد التحليل والمركزية

1. التقرير التنموي لأقاليم جرجيس وجربة أجم وجرية ميدون

أ. ملامح التنمية الترابية في المناطق قيد التحليل

ب. البرامج والمشاريع التنموية في المناطق قيد التحليل

## الخلاصة

## التوصيات

## المراجع

ايناس سويد  
محللة

[ines.souid@economie-tunisie.org](mailto:ines.souid@economie-tunisie.org)

محمد علي الكردي  
مدير مشروع - محلل

[mohamedali.kardi@economie-tunisie.org](mailto:mohamedali.kardi@economie-tunisie.org)

حلبي تومي  
مستشار مناصرة

[tellus.advisory@gmail.com](mailto:tellus.advisory@gmail.com)



تعاين تونس منذ عقود من تفاوت شديد من حيث التنمية بين الجهات، وتستفيد من هذا التفاوت (الذي تغذيه السياسات المتبعة منذ عقود) جهة الساحل التي شهد تطورا كبيرا مقارنة بالمناطق الداخلية المهمشة. وقد ساهم النظام السياسي والإداري شديد المركزية في ترسيخ هذا التفاوت. وتبعاً لذلك، فإنه لم يتم أخذ الاحتياجات الحقيقية للجهات في الحسبان على النحو الواجب على مستوى استراتيجيات التنمية ولم تُستغل إمكانياتها بالشكل المناسب. ويضاف إلى ذلك انتشار المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتزايدها، الأمر الذي يعيق التنمية الجهوية. وعلى الرغم من الإمكانيات الطبيعية والتراثية التي تزخر بها ولاية مدنين، فهي تعدّ من المناطق التي تأثرت سلباً بهذه التوجّهات. ولذلك نلاحظ أنّ واقع التنمية في مدنين لا يعكس حقيقة مقدراتها، وأنّ النشاط الاقتصادي يتسم بالهشاشة واختلال التوازن. وفي إطار مشروع «تعزيز مشاركة الشباب في التنمية الجهوية في البلاد التونسية»، فقد أفردنا ولاية مدنين بهذه الدراسة سعياً لتحديد فرص وإمكانيات التنمية الذاتية من خلال التشخيص التّرابي لمنطقة مدنين، ولإسليم معتمديات جرجيس وأجيم وميدون. وهذا التشخيص هو تشخيص تشاركي يعتمد على منهجية التسويق التّرابي إضافة إلى عمليات مراقبة وتقييم المشاريع التنموية العمومية من أجل صياغة مجموعة من التوصيات التي ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة لهذه المناطق الثلاث. وتمتلك معتمديات جرجيس وأجيم وميدون مميّزات مهمة جداً (بما في ذلك السواحل والموارد الطبيعية والبنية التحتية الخاصة بالمطارات والموانئ البحرية والتراث الطبيعي والثقافي الغني جدا) كفيلة بتطوير القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تساهم إسهاماً كبيراً في تعزيز جاذبيتها وديناميكيته. وتوفر السياحة البديلة وتثمين منتجات الزيتون ومنتجات الصيد البحري، إضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال آفاقاً مثيرة للاهتمام من شأنها ضمان التنمية الاقتصادية في هذه المناطق. ولذلك ينبغي إيلاء اهتمام كبير لهذه المجالات عند وضع المخططات الاستراتيجية وبرامج التنمية الخاصة بهذه المناطق على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.

## المقدمة

1 عادل بوسنينة، (2007)، «التفاوتات الجهوية في التنمية البشرية في تونس»، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية عدد 134، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2007.

2 ظاهر ن.، (2010)، «التهنية الترابية في تونس: خمسون سنة من السياسة تحت اختبار العولمة»، مجلة إيكوجيو، العدد 13.

ما زال التفاوت بين الجهات على مستوى التنمية بين مختلف المناطق التونسية عميقا ويشوبه التعقيد. ونلاحظ أن المناطق الساحلية قد حققت تطورا كبيرا مقارنة بالجهات الداخلية التي ظلت تعاني التهميش<sup>1</sup>. إضافة إلى ذلك، فقد أخفقت السياسات المعتمدة في ضمان تنمية عادلة بين الجهات والحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة منذ عقود<sup>2</sup>. وقد ساهمت التوجهات الاقتصادية للبلاد وتصلب الإطار المؤسسي واحتكار الإدارة المركزية للقرار والمسائل المالية خلال هذه الفترة في تعزيز هذا التفاوت الجهوي على وجه الخصوص. وقد فشلت الدولة في تنويع القطاعات الاقتصادية وجعلت كل منطقة مختصة في نشاط اقتصادي واحد، الأمر الذي أدى إلى تفاقم ظاهري الفقر والبطالة وغيرها من الظواهر السلبية على الرغم من التوجهات الاستراتيجية الرئيسية للفترة الممتدة بين 2016 و2020 التي تعتبر تعزيز اللامركزية ركيزة للتنمية الجهوية والمحلية.

ولاية مدنين من المناطق التي عانت من هذه السياسات الاقتصادية القاصرة وهي تحتل في الوقت الراهن المرتبة الأخيرة من حيث المؤشرات التنموية مقارنة بالولايات الساحلية الأخرى. وعلى الرغم من امتلاك المنطقة عناصر قوة مختلفة، فإن مؤشرات التنمية ضعيفة للغاية واقتصادها شديد الهشاشة، وتفتقر معتمدياتها إلى أنشطة اقتصادية متنوعة. فلنأخذ على سبيل المثال جربة: فقد تقلص نشاطها السياحي الساحلي منذ عقود خصوصا في معتمديات حومة السوق وميدون، ولكننا نلاحظ تفاوتات في تطبيق نموذج التنمية الجهوية (السياحة الجماعية)، الأمر الذي عمق حالة عدم المساواة بين الأقاليم المتطورة و الأقاليم المهتمشة على غرار معتمدية أجيم.

وتعد منطقة جرجيس مثالا صارخا على التهميش التي تعاني منه بعض المناطق في ولاية مدنين. فرغم اشتها جرجيس بكونها مركزا سياحيا واقتصاديا، فإن نصيبها من التنمية ظل أقل من سائر المناطق. ولم تأخذ استراتيجيات التنمية في الاعتبار الموارد التي تملكها هذه المناطق (بما في ذلك السواحل والموارد الطبيعية والثقافية والموقع الجغرافي والبنية التحتية الخاصة بالمطارات والموانئ البحرية، ...).

وعلى ضوء ما تقدم، تقدم هذه الورقة التوجيهية مجموعة من التوصيات التي تمت صياغتها بعد تشخيص فرص التنمية الجهوية للشريط الساحلي لولاية مدنين من أجل إزالة التعقيدات الهيكلية الحقيقية التي تعيق تنفيذ المشاريع التنموية ولاستغلال إمكانياتها بشكل أفضل، وذلك في إطار مشروع «تعزيز مشاركة الشباب في التنمية الجهوية في البلاد التونسية» وخاصة معتمدياتها الساحلية جرجيس وأجيم وميدون. واعتمدت الدراسة على منهجية تشخيص فرص التسويق الترابي بالتزامن مع مراقبة المشاريع التنموية العمومية وتقييمها. وقد تم إنجاز هذا العمل بطريقة تشاركية بمشاركة الشباب والجمعيات والجهات الفاعلة المؤسسية من هذه المناطق الثلاث.

## I. تحدّيات التنمية الترابية للمناطق قيد التحليل والمركزية

كشفت الثورة التونسية، التي اندلعت في 17 ديسمبر 2010 في المناطق الداخلية، عن مدى عن حجم التفاوت الجهوي من حيث التنمية وقد أعادت طرح المسألة الترابية في قلب النقاشات السياسية. ومن بين الإصلاحات التي تلقى إجماعاً وطنياً مسألة اللامركزية التي تعد كفيلاً بإنهاء الظلم الاجتماعي المسلط على مناطق بعينها.

ولطالما كانت تحديات التنمية البشرية والاقتصادية المحليّة ومساعي تقليص الفوارق بين مختلف جهات البلاد مصدر قلق كبير للسلطات الحكوميّة. فقد رمت جميع الاستراتيجيات والإصلاحات التي تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وتعزيز الروابط بين جهاتها المختلفة إلى الحد من الفقر والتفاوتات الجهوية المتزايدة. إنّ التنمية الجهوية العادلة والشاملة التي تقلّص من التفاوتات بين الجهات وتعزّز اللامركزية، هي أيضاً إحدى التوجّهات الرئيسيّة لرؤية تونس لعام 2035 ولخطة التنمية لفترة 2016-2020. إذ أنّ الحكومة تعتزم من خلال هذه الرؤية استغلال المزايا التنافسية للجهات وتعزيز القدرات الجهوية من حيث التسويق الترابي.

### 1. التّقرير التنموي لأقاليم جرجيس وجربة وأجيم وجربة ميدون

أظهر التقييم التشخيصي لخطة التنمية لفترة 2016-2020 أنّ واقع التنمية في ولاية مدنين يتسم بالتفاوت والهشاشة وعدم التوازن على الرغم من تعدد وتنوع الثروات الطبيعية والبشرية والاقتصادية. وعلى الرغم من الجهود والإنجازات التي حققتها الولاية على مدى العقود الماضية، إلا أنها لم تتمكن من رفع مؤشر تنميتها الجهوية إلى المستوى المطلوب ولا يزال الوضع يتّسم بضعف البنية التحتية ومحدودية المرافق العمومية وهشاشة نسيج الإنتاج وضعف قدرته على تحقيق القيمة المضافة وزيادة الجاذبية والقدرة التنافسية الاقتصادية للمنطقة<sup>3</sup>. ومن المشاكل التي تعاني منها المنطقة أيضاً تعاطم الاقتصاد غير الرسمي والتجارة الموازية، وخاصّة التجارة الحدودية، والافتقار إلى مشاريع عمومية وانعدام رؤية واضحة تحدّد الاحتياجات الحقيقية للمنطقة وتسعى إلى تحقيقها، الأمر الذي أدى إلى تفاقم التّفاوتات المكانية بين الشريط الساحلي والشريط الوسيط والمناطق الداخلية وساهم في زيادة الضغط على الموارد والثروات الطبيعية وتدهور الوضع البيئي.

<sup>3</sup> [http://www.mdici.gov.tn/wp-content/uploads/2017/06/Volume\\_Regional.pdf](http://www.mdici.gov.tn/wp-content/uploads/2017/06/Volume_Regional.pdf)

إنّ معتمديّات جرجيس وأجيم وميدون هي من بين المعتمديّات الرئيسيّة على الشريط الساحلي لولاية مدنين. وهي تمثّل معاً 13% من مساحة الولاية ويقدر عدد سكانها بـ 175 ألف نسمة في عام 2020، أي 33% من سكان الولاية. وتشكل هذه المدن القطب الرئيسي لتنمية هذه المنطقة وذلك بفضل مزاياها الطبيعية والاقتصادية. ومع ذلك، وكما هو الحال في كل أرجاء الولاية، تظهر مشاكل التوازن في هذه المعتمديّات الثلاثة وتبدو أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ضعيفة إلى حد كبير.

إنّ جربة هي إحدى من المراكز السياحية والفندقية الرئيسيّة في البلاد، وكان ذلك نتيجة لقرارات سياسية تم اتخاذها في فترة الستينيات. ومع ذلك، من المفارقات أنّ قطاع السياحة قد خنق القطاعات الاقتصادية الأخرى في الجزيرة مثل الفلاحة والصيد البحري والتجارة. فقد أدى التركيز الكبير للنشاط السياحي على أراضيها إلى انتشار غير منضبط للمناطق العمرانية وإلى اعتماد مقارنة إدارية غير عقلانية لنظامها البيئي الطبيعي الحساس وزيادة التفاوت بين معتمديّاتها الثلاثة أجيم وميدون وحومة السوق. ويظهر مؤشر التنمية الجهوية في الواقع أنّ مستوى التنمية في أجيم ضعيف جداً مقارنة بالمعتمديّتين الأخرين. فمؤشرها هو 0.278 وهي تأتي في المرتبة 154 من بين 264 معتمديّة في البلاد، في حين تحتل حومة السوق المرتبة 58 وميدون المرتبة 85<sup>4</sup>. إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أنّ قطاع السياحة والفنادق يعود بالفائدة على ميدون بشكل أساسي، إلا أنّ هذه المعتمدية مهدّدة بحدوث خلل على مستوى التهيئة الترابية وتدهور معالمها الطبيعية.

<sup>4</sup> منظمة التعاون الألماني، (2014)، «المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة في ولاية مدنين» بالتعاون مع ديوان تنمية الجنوب، وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة

ومن جهة أخرى، تتميز جرجيس بتنوع معين في اقتصادها، مستفيدة من مواردها الطبيعية ومن تجهيزها بالبنية التحتية الاقتصادية. وتتميز المنطقة بالأنشطة السياحية والفلاحية (غراسة الزيتون) والصيد البحري وتربية الأحياء المائية. ويوجد بها ميناء تجاري هام ومنطقة حرة وهما يتكاملان لتكوين فضاء الأنشطة الاقتصادية للمنطقة. ومع ذلك، لم تنجح المنطقة حتى الآن في الاستفادة بشكل جيد من هذه الثروات لجذب الأنشطة المنتجة للقيمة وخلق تنمية اقتصادية ديناميكية.

## 2. التّشخيص التشاركي للتنمية في ولاية مدين

### أ. ملامح التّنمية الترابية في المناطق قيد التّحليل

#### جرجيس

جرجيس إقليم غني بثرواته الطبيعية والاقتصادية ويتمتع بالكثير من الميزات الاستراتيجية على غرار السواحل والبنية التحتية للموانئ والموارد الطبيعية المتنوعة وغير ذلك. ومن حيث الموارد الطبيعية، وفرت جرجيس 63.36% من إجمالي إنتاج الصيد البحري لولاية مدين لعام 2019، أي 10.474 طنًا، و54.39% من إنتاج الزيتون للولاية بما يقدر بـ 31 ألف طن<sup>5</sup>. ومع ذلك، فإن الضغط على الموارد الطبيعية، الناتج عن الاستغلال العشوائي والفضوي والذي تفاقم بسبب التّغير المناخي، يعيق إلى حد ما مساهمة هذه القطاعات في التنمية الذاتية للمنطقة. أمّا من حيث البنية التحتية، فقد حظيت جرجيس بفرصة إنشاء ميناء تجاري في المياه العميقة (12 م) يغطي 240 هكتارًا وبإنشاء منطقة حرة منذ عام 1996، تم تطويرها وتحويلها حاليًا إلى فضاء للأنشطة الاقتصادية. ويعتبر إنشاء «مركز جرجيس الذكي» داخل فضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس في أكتوبر 2020 فرصة أخرى لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في هذا الإقليم. كما أنّ وجود مطار جربة جرجيس الدولي وقربه من الحدود التونسية الليبية له مزايا نسبية في تعزيز الإمكانيات الاقتصادية للمنطقة.

<sup>5</sup> ديوان تنمية الجنوب، (2020) ولاية مدين بالأرقام 2019

تمثل هذه المزايا المختلفة، مجتمعة معًا، محرّك التنمية الذاتية للمنطقة.

ومع ذلك، فإن رأس المال البشري يطرح مشكلة في جرجيس، فهي من الأقاليم التي تتسم بمعدّلات هجرة عالية (صافي الهجرة في جرجيس هو -2398، وهو الأعلى في ولاية مدين 5). لقد أصبحت الهجرة الآن ظاهرة متأصلة في العقليات الجماعية لمواطنيها، وهذا ما يفسّر المعدّل المرتفع للانقطاع عن الدّراسة الثانوية (نسبة تدرس أعلى من 5% 26.18). وبالتالي، فإن الجاذبية الاقتصادية لجرجيس لا تزال تعتمد على استراتيجية التنمية الاقتصادية التي سيتم تنفيذها.

#### ميدون

ميدون هي ثاني مدن جزيرة جربة بعد حومة السوق ويبلغ عدد سكانها 63,528 نسمة أي 39% من سكان الجزيرة. ويعتمد اقتصادها تقليديًا على التكامل بين الموارد الطبيعية والحرفية، وهي سمة عامة للجزيرة بأكملها. ومع ذلك، ركزت

ميدون، في العقود الأخيرة بشكل أساسي على السياحة الساحلية. وتعتبر ميدون الآن المركز السياحي الأول على الجزيرة بما يقارب 76 وحدة فندقية ومعدل إشغال 61.2%. وقد اشتهرت بحركيتها المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالنشاط السياحي. وقد ساهم هذا الأخير في توليد أنشطة خدمية وأدّى إلى تزايد المناطق العمرانية، حتى أنّ ميدون ذات الأصل الريفي قد صارت موقعًا حضريًا<sup>6</sup>.

<sup>6</sup> عبد الرؤوف دربيك. نحو سياحة مستدامة في تونس: حالة جزيرة جربة. الاقتصاد والتمويل. جامعة غرب برييتاني (Université de Bretagne occiden-) (tale)، بريست، 2012. الفرنسية. fNNT : 2012BRES0080ff. ffile01216554

وكان لخصوصية السياحة الساحلية في المنطقة تأثير قوي وسلبى على البيئة وتوزيع الموارد المحلية. وقد ألقى هذا التوجه نحو السياحة الساحلية بثقله على تنمية قطاع السياحة وضاعف حالات إفلاسه: النشاط السياحي موسمي ونجاحه متوقف على توفر الظروف الأمنية والصحية ومواطن الشغل فيه ليست مستقرة، وقد تسببت هذه العوامل تدريجيًا في ظهور مشاكل اجتماعية واقتصادية مختلفة في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، تتمتع هذه المنطقة بتراث مادي وغير مادي غني: موقع مينينكس الأثري ومساجد ذات نقاء وأصالة معمارية كبيرين ومنازل تستخدم كطريقة لاستغلال الأرض ومسكن تقليدية على الطريقة الجربية. لم يتم استغلال هذا التراث الإقليمي استغلالًا جيدًا وهو مهّد جزئيًا من قبل السياحة الساحلية. ومع ذلك، يمكن أن يساهم هذا التراث بشكل كبير في تطوير قطاع السياحة من خلال تنويع المنتجات السياحية وتثمين مقومات المنطقة. ونظرًا لقرب مدينة حومة السوق من ميدون فإن ذلك يوفّر للمقيمين والزائرين والمستثمرين فرصة الاستفادة من مقومات مدينة حومة السوق. ويمكن أن تكون هذه المقومات محرّكًا لتنويع النشاط الاقتصادي في المنطقة وبالتالي ضمان تنميتها المستدامة.

## أجيم

أجيم هي أقل المعتمديات اكتظاظًا سكانيا في جزيرة جربة، فقد بلغ عدد سكانها 24,865 نسمة، أي 14% من سكان الجزيرة في عام 2019. ويعمل نصف الأشخاص العاملين في أجيم في القطاع الثالث، من بينهم الربع (22%) في مجال البناء. وتوفر قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري والطاقة والتعدين معًا 2750 وظيفة فقط في أجيم.

ولو قارنا بين واقع التنمية في أجيم من جهة، وفي حومة السوق وميدون من جهة أخرى، سنلاحظ دون عناء أن أجيم تعاني من التهميش والنسيان. فهذا الإقليمي يشكو من نقص صارخ في المعدات والبنية التحتية. فقد أدى ظهور النشاط السياحي إلى خلق ديناميكية كبيرة لبلديتي حومة السوق وميدون على حساب أجيم. ومع ذلك، فإن هذه الأخيرة تتمتع بتراث طبيعي وثقافي مهم إلى حد ما. فهي تتمتع بشريط ساحلي ذي قيمة بيئية عالية يتميز بوجود جزر صغيرة. وتشتهر المنطقة أيضًا بورش الفخار الموجودة في قلالة. ورغم ذلك، لم تكن المنطقة قادرة على الاستفادة بشكل جيد من هذه المقومات حتى الآن. وتمثل عزلة المنطقة، الناجمة عن رداءة نوعية خدمات النقل (البطّاح)، وضعف البنية التحتية وكذلك الهجرة ونقص العمالة عقبات حقيقية أمام تنمية هذا الإقليم. لذلك، من المهم تنفيذ استراتيجية محلية تأخذ هذه العقبات في الاعتبار من أجل إزالتها بشكل أفضل.

يبين الرسم 7 التالي هذه القطاعات التي تمّ تحديدها.

### الرّسم: القطاعات التي يمكن تنميتها في أقاليم جرجيس وأجيم وميدون<sup>7</sup>



<sup>7</sup> المرصد الوطني للاقتصاد، (2022)،  
التشخيص التشاركي للتنمية في ولاية  
مدنين (جربة أجيم وميدون وجرجيس)

## ب. البرامج والمشاريع التنموية في المناطق قيد التحليل

بالإضافة إلى التشخيص التّرابي للمناطق الثلاثة جرجيس وميدون وأجيم، ركّزت دراستنا على برامج والمشاريع التنموية العمومية المنجزة أو التي هي قيد الإنجاز أو المخطّط لها. ولتقييم استجابة هذه المشاريع لاحتياجات الأقاليم، اخترنا متابعتها. ومن خلال متابعة تفاصيل برامج التنمية العمومية خلال هذه الفترة، تجدر الإشارة إلى أن المشاريع موزعة على عدة قطاعات (التّهيئة والتعليم والبيئة والثقافة والصحة والخدمات والرياضة وغير ذلك) وتستجيب بشكل أكبر للاحتياجات الاجتماعية للأقاليم. كما نلاحظ أن المشاريع التنموية العمومية نادراً ما ترتبط بأهداف استراتيجية طويلة المدى محددة على المستوى المحلي أو الجهوي ولم تحقق فوائد كبيرة لتنمية جاذبية الإقليم.

ولم تنجح المشاريع القديمة في تعزيز الإمكانات الاقتصادية لمدينين التي لم تسجل بعد مستوى من التنمية الاقتصادية يماثل مستون الولايات الساحلية الأخرى. فميناء جرجيس التجاري، على سبيل المثال، أو فضاء الأنشطة الاقتصادية لم يتم تقييمهما بعد تقييما جيدا. كما أثار المشروع المبرمج لجسر الجرف-أجيم، والذي هو حالياً في مرحلة دراسة الجدوى، جدلاً حول فائدته ومزاياه وعيوبه بالنسبة إلى المنطقة.

وأبرزت متابعة الميزانية لمجموعة من المشاريع التنموية العمومية في إطار مشروع «ساهم» وجود مشاكل مختلفة، خصوصاً المشاكل المرتبطة بإدارة المشاريع والمشاكل الإدارية والمشاكل المرتبطة بمهارات الموارد البشرية المخصّصة لإدارة المشروع ومشاكل مع مزودي الخدمة الذين وقع اختيارهم. كما أن مستوى تنفيذ المشاريع يثير قلقاً متزايداً حيث تأخرت معظم المشاريع أو توقفت، ويبدو أن الأزمة المالية الحالية قد فاقمت الوضع.

وبالتالي، يجب أن تشمل الاستراتيجيات التنموية تحليلاً للمستوى المحلي الحالي للتنمية يأخذ في الاعتبار الإمكانات الحقيقية للأقاليم، من أجل تلبية الاحتياجات المحلية بشكل أفضل والتعويض عن عدم التوافق بين المشاريع التنموية العمومية واحتياجات الأقاليم.

لا تزال ولاية مدنين، وهي منطقة ساحلية ذات إمكانيات طبيعية واقتصادية قوية، رهينة سياسات التنمية الاقتصادية المركزية حتى يومنا هذا. ويُظهر تشخيص واقع معتمديّاتها الساحلية الثلاث، جرجيس وأجيم وميدون، أنها غير قادرة على الاستفادة من مزاياها المتعددة (السواحل والموارد الطبيعية والبنية التحتية للموانئ والمطارات والتراث الطبيعي والثقافي الغني جدًا، وغير ذلك) لتطوير جاذبيتها الترابية وتعزيز تنميتها الاقتصادية.

وتمتلك مناطق جرجيس وأجيم وميدون قدرات قوية تمكّنها من تطوير قطاعات اقتصادية محتملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في هذه المناطق. وقد أثبت التشخيص الترابي الذي تم إجراؤه لهذه المناطق الثلاث أن السياحة البديلة (بما في ذلك السياحة الطبية والسياحة الثقافية وسياحة المغامرات والسياحة البيئية، وما إلى ذلك) وتثمين منتجات الزيتون والمنتجات البحرية بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال توفر آفاقًا مثيرة للاهتمام لتنميتها الاقتصادية. لذلك يجب إيلاء اهتمام كبير لهذه القطاعات في استراتيجيات التنمية الجهوية والمحلية وحتى في توجيه البرامج / المشاريع التنموية العمومية.

# التوصيات

## على المستوى الوطني

- يعتبر الصيد السّاحلي من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في منطقة مدنين، ويمثل 11% من الإنتاج الوطني. وتؤدي التهديدات التي يشكّلها الصيد العشوائي واستخدام التقنيات المحظورة على الثروة السمكية إلى التوصية بمراجعة الإطار القانوني والتنظيمي الذي ينظم الصيد البحري، خاصة قانون سنة 1994. ونوصي في هذا السياق بوضع لوائح مكانية مع مراعاة خصوصيات النظام البيئي الجهوي.
- كما نوصي بتعزيز الوسائل والمعدات التي تستخدمها السلطات للتحكّم في نشاط الصيد البحري واعتماد وسائل أكثر فعالية لمنع أنشطة الصيد البحري غير المشروعة، التي تستخدم التقنيات المحظورة أو التي تحدث خلال مواسم التكاثر أو التي تساهم في تدهور البيئة البحرية. كما نوصي بتحديث البنية التحتية ومعدات الصيد البحري، خاصة الميناء وأسطول الصيد. وأخيراً، نوصي بتشجيع الاستثمار على النطاق الجهوي والمحلي بالقرب من مواقع الصناعات التحويلية للمنتجات البحرية.
- على الرغم من الخصائص السياحية للمنطقة المخصصة للسياحة البحرية البديلة، فلا يوجد وجود إطار قانوني ومؤسسي مناسب ينظم هذا القطاع. وليس هناك تأطير رسمي للمبادرات التي يدعمها المانحون من أجل دعم السياحة البحرية بل يتم تنفيذها على أساس كل حالة على حدة. وبالتالي، نوصي بشدة بالعمل على سنّ قانون سياحة الصيد البحري (السياحة البحرية) من أجل تنظيم هذا القطاع وتخصيص الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التنموية في هذا المجال. ورغم أن منطقة مدنين توفّر إمكانيات لتطوير النشاط السياحي بفضل ثراء المنطقة وتنوعها، فإننا نلاحظ أن تطوير السياحة البديلة محدود بسبب عدم وجود إطار مناسب. كما نوصي بشدة بإنشاء خطوط للتمويل والمساعدات العمومية والإعانات إضافة إلى تسهيل حصول أصحاب المشاريع في هذا القطاع على القروض. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بوضع برامج للتكوين المهني يتمّ فيها منح ديبلومات وشهادات للعاملين في هذا القطاع.
- وعلى الرغم من الفرصة التي يتيحها استخدام تقنيات المعلومات والاتصال الجديدة للتنمية الجهوية، فإن المنطقة لا تمتلك البنية التحتية والنسيج الريادي في هذا المجال القادر على توليد القيمة المضافة المطلوبة (هناك شركة ناشئة واحدة فقط مسجلة والمركز الجهوي للعمل عن بعد ومركز جرجيس الذكي). ونوصي بإنشاء قطب تكنولوجي في المنطقة يضم جامعات ومؤسسات تكوين ومراكز بحث وحاضنة مشاريع ووضع برنامج لتشجيع بعثالمشاريع والشركات الناشئة في المجال التكنولوجي والتي ترتبط بالنسيج الاقتصادي للمنطقة (الفلاحة والصيد البحري والسياحة وما إلى ذلك). ونوصي أيضاً بالاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية للمنطقة.
- وعلى الرغم من وجود مركز جامعي في المنطقة، إلا أن عروض التكوين لا تتماشى مع احتياجات الموارد البشرية في المنطقة. ونوصي بوضع استراتيجية متكاملة تشمل السلطات العمومية والسكان وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل إعداد عروض تكوين جامعي ومهني أكثر ملاءمة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.

## الشفافية والمساءلة/التقارير

- تعزيز شفافية الميزانية أثناء عملية إعداد الميزانية.
- التقيد بالمواعيد النهائية القانونية عند نشر وثائق ميزانية الدولة.
- إعداد تقرير ربع سنوي عن تنفيذ الميزانية.
- نشر تقارير تنفيذ الميزانية حسب الجهة (هما في ذلك أسباب التأخير في المشاريع التنموية الجهوية).

## المشاركة

- اعتماد مقاربة تشاركية داخل مختلف الجهات الحكومية وخارجها لإشراك المواطنين في هذه العملية، بما في ذلك تعزيز لامركزية بعض المناقشات والقرارات المتعلقة بميزانيات تنمية كل منطقة علحدة.
- دعم إشراك منظمات المجتمع المدني المحلية ومنظمات المجتمع المدني الشبابية في جميع مراحل تنفيذ المشاريع التنموية الجهوية والمحلية (من مرحلة برمجة الميزانية إلى مرحلة التنفيذ: على مستوى الولاية والبلدية).
- وضع نظام متابعة وتقييم تشاركي (بإشراك المواطنين والسلطات المحلية والجهوية) لتنفيذ ميزانيات التنمية الجهوية.

- إذا كان جزء من جزيرة جربة معروفاً بالسياحة الساحلية، فإن أجزاء معينة من الجزيرة، بما في ذلك معتمدية أجيم، تتوفر بها فرص إنشاء قطاعات سياحة مسؤولة وموحدة. إذ تتمتع هذه المناطق بمزايا جغرافية ومواقع تاريخية وبيئية قادرة على تطوير أشكال بديلة من السياحة مثل السياحة المستدامة والسياحة العادلة والسياحة البيئية أو السياحة التضامنية والسياحة الفلاحية وسياحة الصيد البحري (السياحة البحرية) وسياحة المغامرات والسياحة الثقافية. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع المنطقة بإمكانية الوصول إلى بنية تحتية متطورة: (الطرق والمطار، ...) إضافة إلى ذلك، تتوفر بالمنطقة الموارد البشرية المتخصصة في قطاع السياحة والخبرة بفضل إنشاء دور الضيافة في أجيم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يوصى بوضع برامج لتشجيع الاستثمار في السياحة البديلة إضافة إلى برامج الدعم وتنظيم دورات التكوين المهني التي يتم فيها منح الشهادات والديبلومات للعاملين في القطاع، فضلاً عن توفير خطوط التمويل والمساعدات العمومية والإعانات وتسهيل الحصول على القروض لتطوير هذا القطاع.
- يتضمن الابتكار في قطاع السياحة إنشاء المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية في مدينين لبرنامج صنع العلامات بهدف دعم تطوير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية (مثل زيت الزيتون والفلاحة البيولوجية واللحوم الحمراء والبيضاء والمنتجات البحرية والمشتقات الحيوانية والمواد المصنوعة من الطين والأملاح والحرف اليدوية والسياحة الريفية). ويتطلب تطوير السياحة البديلة أيضاً تطوير القطاع الحرفي وتثمين المنتجات الأساسية في المنطقة (زيت الزيتون والفلاحة البيولوجية واللحوم الحمراء والبيضاء والمنتجات البحرية والمشتقات الحيوانية والمواد المصنوعة من الطين والأملاح، ...) ويوصى بإعداد برنامج لصنع العلامات وإنشاء تسميات المنشآت المشمولة بالحماية والمراقبة (AOC / AOP)، بالإضافة إلى إنشاء المعارض ومساحات العرض لتصريف هذه المنتجات.
- أجيم هي مدينة ذات إمكانيات طبيعية وثقافية واجتماعية قوية وهو ما يساعد على إنشاء دور الضيافة والشركات التي يمكنها بسهولة إنشاء مشاريعها الخاصة. وبالتالي، من الضروري جذب الاستثمارات لهذه المنطقة وتعزيز القطاعات المتعلقة بالسياحة البديلة والصيد الحرفي وتحويل المنتجات السمكية والسياحة الطبية، وغير ذلك.
- ومن المستحسن أن تقوم السلطات العمومية، بما في ذلك الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل (ANETI)، بإعداد برامج تكوين مهني يتم فيها منح الشهادات والديبلومات وتركز على احتياجات التأهيل للقوى العاملة في المنطقة (خاصة في مجال ريادة الأعمال الدائرية، والوظائف الصديقة للبيئة...). كما يوصى بزيادة طاقة استيعاب مراكز التكوين القائمة وتشجيع الشركات على الاستثمار في تكوين موظفيها ومديريها وإشراكهم في تحديد الاحتياجات من حيث التكوين.
- ويوصى بدعم الاستثمار في السياحة الطبية من خلال إنشاء قطب في المنطقة مخصص لهذا النوع من السياحة والاستفادة من السمعة الممتازة للخدمات الصحية في تونس وكذلك سمعة جزيرة جربة بوصفها منطقة هادئة ذات مناخ معتدل ولطيف مؤهلة لتكون مكاناً للعلاج والتعافي.
- وتشمل المنطقة تشكيلة كبيرة من الصناعات اليدوية (السجاد والفخار والفضيات والمجوهرات والغرارة والبلغة، ...)، ويوصى بتعزيز هذا الإنتاج من خلال الدعم وإنشاء خطوط التمويل والمساعدات العمومية والإعانات وتسهيل الوصول إلى الائتمان لتطوير هذا القطاع. كما يوصى بتنظيم برامج تكوينية مهنية يتم فيها منح الشهادات والديبلومات للحرفيين من أجل تعزيز قدراتهم واستخدامهم للتقنيات الجديدة وكذلك الحفاظ على معارف الحرفيين ومهاراتهم وتجنب فقدانها بسبب عدم نقلها من شخص لآخر.
- ويوصى أيضاً بإعداد برنامج لصنع العلامات وإنشاء تسميات المنشآت المشمولة بالحماية والمراقبة (AOC / AOP) بالإضافة إلى إنشاء المعارض ومساحات العرض لتصريف المنتجات الحرفية الموجهة نحو السياح وكذلك المستهلكين المحليين. وأخيراً، يوصى بتنظيم تظاهرات ثقافية حول التراث المادي وغير المادي للمنطقة والاستفادة من المتاحف والإنتاج الثقافي والحرفي المتوفر.
- وعلى الرغم من أنه يوجد في ولاية مدينين 4775 مليون شجرة زيتون موزعة على مساحة 202 ألف هكتار، 32% منها في معتمدية جرجيس، نلاحظ عدم وجود استراتيجية طويلة المدى لقطاع الزيتون. وبالتالي، يوصى بوضع استراتيجية جهوية تهدف إلى تثمين الزيتون ومنتجاته الثانوية من خلال إبراز العادات التونسية (بما في ذلك عادات منطقة جرجيس) في استغلال الثفل (الفيتورة) والأوراق المجففة والخشب. ويشكل استغلال المنتجات الثانوية (المرجين والخشب وأوراق الزيتون وغير ذلك) نشاطات إضافية مدرة للدخل بالنسبة إلى الشباب وخاصة النساء بهدف إطلاق نشاطات جديدة تتعلق ب (التسميد والأسمدة والحرف اليدوية ومستحضرات التجميل وغير ذلك).
- ومن التوصيات السابقة، من الضروري إنشاء منصة إلكترونية (سوق) تمكّن الحرفيين من بيع منتجاتهم ولكن تمكّنكم قبل ذلك من الوصول إلى التجارة الدولية بتكلفة منخفضة للغاية.
- ويمثل إنشاء «مركز جرجيس الذي» في منطقة الأنشطة الاقتصادية بجرجيس، في أكتوبر 2020، فرصة لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنطقة ولكنه يقيم مركزاً وحيداً في غياب الشركات الناشئة التكنولوجية الأخرى. ويوصى بالاستثمار في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الإلكترونية وتطبيقات الهاتف الجوال والذكاء الاصطناعي وحلول إدارة المحتوى والتحول الرقمي، خاصة وأن هناك 400 خريج في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ومع ذلك، يجب التشجيع على زيادة عدد الشباب المتخرجين، في مواجهة

انخفاض نسبة التعليم الجامعي مع تعزيز روح المبادرة لدى هؤلاء من خلال برامج بناء القدرات في هذا المجال.

وقد تم القيام بالعديد من الأعمال في مجال التهيئة وربط الكهرباء والغاز الطبيعي لتحقيق معدلات قريبة من المعدلات الوطنية. وبذلك يصل معدل الإنارة العمومية إلى 99.6% لكن الوصول إلى الطاقة يمثل مشكلة في المناطق الصناعية والاقتصادية. ويوصى بزيادة الاستثمار في البنية التحتية، خاصة في مجال الطاقات المتجددة نظراً لإمكانيات المنطقة (الطاقة الشمسية، 300 يوم مشمس في السنة)، وفي البنية التحتية الرقمية وفي البنية التحتية للطرق من خلال بناء الجسر الذي سيربط أجيم بالجرف مما يسهل المرور عبر شمال الجزيرة.

## • على المستوى المحلي

- لتعزيز الأنشطة في إطار القطاعات المذكورة أعلاه، من الضروري القيام بتهيئة المساحات المفتوحة / المغلقة لتكون مناسبة لتنظيم التظاهرات الثقافية وتمكين الخريجين الشباب والحرفيين من إنشاء مشاريع مرتبطة بالتسويق الترابي (الترويج للمنتجات المحلية) وتحويل المنتجات الفلاحية. ويوصى بالاستثمار في الهياكل المخصصة لتنظيم التظاهرات على غرار الحفلات الموسيقية والمؤتمرات والمعارض وفضاءات العرض وأسواق المنتجات المحلية والحرفية.
- ومن الضروري تخصيص ميزانية محلية لتهيئة البنى التحتية (خاصة تجهيز الأرض لإنشاء القطب التكنولوجي المذكور أعلاه وتهيئة سوق السمك في أجيم) وتسريع أعمال البناء الجارية (الإنارة العامة وإدارة النفايات وتهيئة المساحات الخضراء) وضمان المراقبة الصارمة منذ إنجاز المشاريع المخطط لها.
- ويوصى أيضاً في نفس السياق بتفعيل المادة السابعة بشأن التعاون اللامركزي المنصوص عليه في مجلة الجماعات المحلية العمومية للتوأمة مع بلديات أجنبية أخربا خاصة بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في المجال الفلاحي والصناعي والخدمات التي يمكن من فتح منطقة تجارية في أجيم.

1. عادل بوسنينة، (2007)، «التفاوتات الجهوية في التنمية البشرية في تونس»، المجلّة التونسية للعلوم الاجتماعية عدد 134، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2007.
2. ظاهر ن.، (2010)، «التهيئة الترابية في تونس: خمسون سنة من السياسة تحت اختبار العولمة»، مجلّة إيكو جيو، العدد 13.
3. [http://www.mdici.gov.tn/wpe\\_Regional.pdfcontent/uploads/2017/06/Volum](http://www.mdici.gov.tn/wpe_Regional.pdfcontent/uploads/2017/06/Volum)
4. منظمة التعاون الألماني، (2014)، «المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة في ولاية مدنين» بالتعاون مع ديوان تنمية الجنوب، وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة
5. ديوان تنمية الجنوب، (2020) ولاية مدنين بالأرقام 2019
6. عبد الرؤوف دربيك. نحو سياحة مستدامة في تونس: حالة جزيرة جربة. الاقتصاد والتمويل. جامعة غرب بريتاني (Université de Bretagne occidentale)، بريست، 2012. الفرنسية. ffnNT : 2012BRES0080ff. fftel01216554
7. المرصد الوطني للاقتصاد، (2022)، التّشخيص التّشاركي للتّنمية في ولاية مدنين (جربة أجم وميدون وجرجيس).





المركز التونسي للإقتصاد  
Observatoire Tunisien de l'Economie

 [contact@economie-tunisie.org](mailto:contact@economie-tunisie.org)

 [www.economie-tunisie.org](http://www.economie-tunisie.org)

 21, Rue du Niger - 1002 Tunis belvedere - Tunisia

 [www.facebook.com/ObsTunEco](https://www.facebook.com/ObsTunEco)

 (+216) 36 329 939